((الانتخابات في ساحل العاج والموقف الغربي الفرنسي - انموذجاً))

الاستاذ المساعد الدكتورة

هيفاء احمد محمد[1]

ملخص:

دخلت ساحل العاج في ازمة سياسية عقب وفاة الرئيس الاول للبلاد عام ١٩٩٣ حول من يمتلك الحق بتولي الرئاسة ، رئيس الوزراء الحسن وتارا ام رئيس البرلمان كونان بيديه، وكانت نتيجة هذه المنافسة تولي بيديه للرئاسة ، وعدت هذه النتيجة صورة من صور اقصاء المسلمين الذين يمثلون اكبر الاقليات في البلاد ، وقد تعقدت الازمة في عام ٢٠٠٢ عندما تحول الصراع الى تمرد مسلح وتم تقسيم البلاد بين شمال يسيطر عليه المسلمون وجنوب يسيطر عليه الرئيس لوران غباغبو الذي حاول ان يستمر بالسيطرة على السلطة واقصاء الحسن وتارا . واستمرت الازمة والتقسيم رغم المحاولات الاقليمية والدولية خلال حوالي ثمان سنوات تم خلالها وتحديدا في تشرين الاول ٢٠١٠ تنظيم انتخابات كانت تهدف لانهاء النزاع واعادة توحيد البلاد. لكن رفض غباغبو مجددا الاعتراف بنتائج الانتخابات التي فاز بها منافسه وتارا وتسليم السلطة الى الفائز ، فوصلت محاولات حل الازمة سلميا الى طريق مسدود ، مما ادى الى تصاعد المواجهات المسلحة بين وتار وانصاره بدعم فرنسي وقوات غباغبو التي لم تستطع الصمود وانتهت بهزيمتها وتولى وتارا السلطة مدعوما بتاييد غربي وافريقي . وكان الدور الفرنسي الفاعل الاكبر في انهاء هذا الصراع، مما يدل على اهمية الدور الغربي في خلق الازمات وحلها في افريقيا عندما تتحد ارادتها في انهائها.

المقدمة:

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية– جامعة بغداد.

ابتدات الازمة في ساحل العاج، ولم يستطع اي طرف من الاطراف الداخلية او الخارجية انهائها لحوالي العقدين، تصاعدت ابتداءا منذ منع مرشح المعارضة من المشاركة في الانتخابات بدعوى انه ليس عاجي الاصل وان له اصول من بوركينا فاسو، الا ان هذا المنع يرجع اساسا الى محاولة الجنوبيين الاستمرار في الاستحواذ على السلطة والقوة في البلاد كما اعتادوا منذ استقلال البلاد اذ عانى الشمال الذي غالبية سكانه من المسلمين من الاقصاء والتهميش طوال حقبة ما بعد الاستقلال وبعد تصاعد الازمة واستمرارها كانت هناك جهود من اطراف خارجية عدة حلحلة الازمة الا ان هذه الجهود من اطراف اقليمية ودولية فشلت في حلحلتها

تنطلق فرضية الدراسة من ان الازمات في ساحل العاج ،كما في دول افريقية عدة من عوامل داخلية، الا انها غالباً لايمكن ان تنتهي الا بجهود خارجية تنحو نحو نهاية تحقق مصالحها . وقد القت الازمات بظلالها على مواطني ساحل العاج ، وعلى إستقرارها وتنميتها، الا ان النتيجة النهائية غالباً ما صبت في صالح القوى الدولية التي اذ تناقضت مصالحها فان الازمة تستمر واذ اتفقت فان الازمة تنتهي اوتتراجع في تاثيرها ،والمتابع لهذه الازمة، التي ابتدات منذ عام ٢٠٠٢ واستمرت حتى ٢٠١١ ، يلاحظ ان لفرنسا دور خاص يختلف عن غيرها من القوى اذ انها لعبت دورا مهما في تطورات الازمة العاجية وكان لها دور حسمها ، وقد انطلقت فرنسا من مصالحها الخاصة، وتدخلت لصالحها الا انها في النهاية قد ساهمت في حلها .

وتبحث هذه الدراسة الازمة في ساحل العاج واهمية الدور الفرنسي في حلها. في محاور عدة وهي.

المحور الأول : ابتداء الأزمة السياسية في ساحل العاج.

المحور الثاني: احداث ٢٠٠٢ وتقسيم البلاد.

المحور الثالث: الانتخابات الرئاسية تشرين أول ٢٠١٠ وتصاعد الأزمة.

المحور الرابع : الموقف الغربي – الفرنسي من الأزمة .

المحور الخامس : حسم النزاع وابعاد الدور الفرنسي.

المحور الأول : ابتداء الأزمة السياسية في ساحل العاج.

تعد ساحل العاج من الدول ذات الأهمية في منطقة غربي أفريقيا، تبلغ مساحتها ٣٢٢،٤٦٣ وعدد سكانها حوالي ٢٠،٦١٧،٠٦٨ نسمة، حسب إحصائية ٢٠٠٩[١]، ولديها ثروات زراعية عدة أهمها الكاكاو وتعد الدولة الأولى بإنتاجه في العالم إضافة للبن والخشب والمطاط وغيرها ، ولديها ثروات معدنية كالنفط والحديد والماس والذهب . وقد حققت مستويات متميزة من النمو مما جذب إليها عمال الدول المجاورة[٢].

– اسباب الازمات في افريقيا كمدخل للازمة في ساحل العاج

ان ساحل العاج شأنها شأن الكثير من الدول الأفريقية، ذات بنى اجتماعية وسياسية ،مفتتة بين القبلية والإقليمية والدينية، فالاستقلال عن الاستعمار فى مطلع الستينات لم يصنع دولة أفريقية حقيقية، من خلال تطورات تاريخية كدول اوربا، وإنما صنعت دولة كانت أقرب إلى ما يسمى بالدولة الرخوة، وفى هذه الدولة تكون الانتماءات الأولية (سواء القبلية أو الإقليمية أو الدينية) هي المسيطرة على كل المواطنين والساسة لأنهم يرون في ذلك الطريق الأيسر للحصول على السلطة والمال في أن واحد، وما شعارات القومية التي أطلقها زعماء الاستقلال الأفارقة إلا تعبير عن مصالح النخبة الذين تعلموا في الغرب، وأرادوا نقل نموذج الدولة الأمة من هناك إلى الواقع الأفريقي، الذي لم يعرف سوى الإثنية كمكون رئيسي للمجتمع. ولم تستطع هذه البنى المفتتة أن تنصهر فى دولة الاستقلال في أفريقيا، لذا نشبت فيها ما يسمى بأزمة الاندماج الوطني والتي حاولت الدول الأفريقية علاجها بأدوات مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية وحتى قمعية[٣].

أن عدم نجاح إدارة عملية التنمية الاقتصادية والشخصنة الزائدة للسلطة وفشل الحزب الواحد في أن يكون بوتقة لصهر الخلافات القبلية ، حال دون نجاح هذه الأدوات فى مواجهة أزمة الاندماج الوطني، ومن ثم تعمق مفهوم عدم الاستقرار في الدول الأفريقية الذي كانت أبرز

[١] كوت ديفوار، الموسوعة الحرة ويكيبيديا
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%

[٢] عبد السلام ابراهيم بغدادي الجماعات العربية في أفريقيا(دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا جنوب الصحراء، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.١، بيروت ٢٠٠٥، ص ٢٨١.

[٣] خالد حنفي علي ،محنة الديمقراطية فى ساحل العاج، المصدر: السياسة الدولية، على موقع ، ص ١.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220654&eid=

مؤشراته ازدياد وتيرة الانقلابات العسكرية. ورغم أن بعض النظم العسكرية الأفريقية ونظم الحزب الواحد استطاعت أن تبقى لمدة طويلة في السلطة، نتيجة لظروف الحرب الباردة ، غير ان انتهاء هذه المرحلة ، بانتصار المعسكر الغربي وبالتالي ترويجه لنموذجه الاقتصادي السياسي ، ومن ثم بدأت الضغوط على دول العالم الثالث ومنها الدول الأفريقية لاعتماد النموذج الليبرالي مع مطلع التسعينات، وكذلك بدأ تطبيق برامج اقتصاد السوق والخصخصة كطريق مواز للتعددية السياسية، وقد عمق النموذج الغربي بشقية الاقتصادي والسياسي من الانقسامات التي تعانيها الدول الأفريقية، اذ سمح للاحتقانات القبلية والدينية والإقليمية، أن تتقاطع وتنشئ أحزابا تهدف للاستيلاء على السلطة، لا كأحزاب تقبل بالتداول للسلطة ، وإنما لاحتكارها ومنع الآخرين من الاستفادة من مميزاتها، والسيطرة الكاملة على توزيع القيم السياسية والاقتصادية داخل الدولة، و إزاء ذلك التصور انفجرت الأوضاع فى كثير من الدول الأفريقية[1] .

– التركيبة السكانية لمواطني ساحل العاج وبدء الازمة.

لقد بدات بعض الدول التي تمتعت باستقرار إبان حكم الحزب الواحد، تتحسر على هذه الحقبة، بعد ما رأت من فوضى التعددية السياسية وعدم الاستقرار في بلدانها مما جعلها بيئة خصبة للانفجار. ومنها ساحل العاج التي ظهرت فيها الانقسامات القبلية والدينية والإقليمية والثقافية، فلغة التعليم والتواصل بين المواطنين في البلاد هي لغة المستعمر الفرنسي(اللغة الفرنسية)، ما عدا ذلك فهناك أكثر من ٦٠ لهجة محلية داخل البلاد أما التقسيم الديني داخل البلاد فالنسبة تصل الى ٦٠% من السكان مسلمون ، ٢٩% مسيحيون وباقي السكان العاجيون يدينون بديانات أفريقية ووثنية[2]، وفى ذات الوقت مع تفاقم خطورة التقسيم الديني داخل ساحل العاج، فأنه تقاطع مع التقسيم الإقليمي والقبلي ، فغالبية المسلمين يقطنون الإقليم الشمالي وينتمون لقبيلة الجيولا، بينما يتركز المسيحيون فى شرق البلاد وغربها وينتمون لقبيلتي البولى والبيتى ، أما في الجنوب فالأغلبية فيه للمسيحيين، كما تضم ساحل العاج ستين مجموعة عرقية أبرزها البولى والبيتى والجيولا ،

[1] المصدر نفسه، ص٢–٣.

[2] محمود احمد عزت، جمهورية ساحل العاج تمرد ١٩ أيلول ٢٠٠٢،قضايا دولية ، العدد ٥٢، مركز الدراسات الدولية، ج. بغداد، ٢٠٠٢

وكذلك فهناك4 إلى ٦ ملايين من المواطنين من المهاجرين إليها من الدول الأفريقية المجاورة، كبوركينا فاسو ومالى وغانا وغينيا ، الذين سعوا وراء العمل والرزق، وحصل الكثير منهم على الجنسية العاجية وأصبحوا مواطنين ويمثلون حوالي ٣٦ % من مجموع سكان البلاد[١].

أن مشكلة التعددية القبلية وتوزعها على المستوى الإقليمي، وتسييسها فيما بعد، ثم بروز ساحل العاج كمنطقة جذب اقتصادي للدول المجاورة، واستقطابها لليد العاملة خلقت أزمة مواطنة للعاجيين بعد الاستقلال، حيث أصبح الكثير من العاجيين الذين لهم أصول من دول مجاورة، محل تشكيك وإقصاء، وهو الأمر الذي خلق الأزمة التي نشأت فيما بعد[٢].

اذ تضافرت التركيبة العرقية والدينية والإقليمية مع التطورات السياسية التي شهدتها البلاد، لتفجر أزمة الاندماج الوطني ، اما عند استقلال البلاد فى مطلع الستينات، فقد نجح الرئيس الاول للبلاد هوفييه بوانييه في احتواء هذه الأزمة على مدار ثلاثين عاما، رغم ان سياسته شابها بعض التحيز لقبيلته البولى، إلا أنه حاول استيعاب باقي القبائل والإثنيات، وهو ما كفل له استقرار في البلاد قام على اساس انتفاع القبائل المختلفة من سياسات الدولة، وتمسكها بقائد كاريزمي قاد البلاد نحو الاستقلال، إلا إن جهود الاستيعاب فشلت بعد ثلاث سنوات من وفاته[٣]. ذلك إن الوضع السياسي والاقتصادي اختلف مع إقرار التعددية الحزبية، و بدأت قوى سياسية يبزغ نجمها فى الحياة السياسية للبلاد، ومنها الجبهة الشعبية الايفوارية بقيادة الزعيم الاشتراكي (لوران غباغبو) الذي نافس بوانييه في انتخابات ١٩٩٠، ثم بدأت المطالب القبلية والدينية والإقليمية فى

[١] عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره ،ص٢٨١

[٢] جريدة بابل ،العدد ٣٤٩٠، بغداد٢٠٠٢/١٠/٢٩

[٣] اذ شهدت العقود الثلاثة التي قضاها بوانييه في الحكم تنمية اقتصادية ناجحة استطاعت أن تجعل من ساحل العاج نموذجًا اقتصاديا متميزًا فى منطقة غرب أفريقيا، وقد اعتمدت هذه التنمية على التوازن بين دور قوى للدولة بالإضافة لقطاع خاص قوى أيضًا، استطاع أن يحظى بأكثر من ٤٠% من اقتصاد ساحل العاج وقد وصلت معدلات النمو الاقتصادي في أواخر عهد بوانييه خاصة عامي ٩٢ . ١٩٩٣ إلى ٥%، كما ساعد خفض سعر الصرف فى تدفق المساعدات الخارجية، و أدت الامتيازات التي منحتها ساحل العاج للمستثمرين إلى زيادة الاستثمار الخارجي فى البلاد كما نجح في تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد، لتجنيب البلاد أخطار الاعتماد على سلعة واحدة (الكاكاو) فعندما يهتز سعرها يتأثر بقية اقتصاد البلاد، حيث مع نهاية الثمانينات أصبحت ساحل العاج تصدر الطاقة الكهربية للدول المجاورة وتقوم بتكرير البترول. بهذه الأدوات استطاع بوانييه أن يقود بلاده لأكثر من ثلاثة عقود . خالد حنفى علي، مصدر سبق ذكره، ص٤

الظهور مع بداية عام ١٩٩١، خاصة وأن هذه الأحزاب كانت قواعدها إما قبلية أو دينية أو الاثنين معا، فقبيلة جيولا ذات الأغلبية المسلمة اختارت صف (الحسن وتارا) وحزبه تجمع الجمهوريين ، أما قبيلة البولى فكانت القاعدة الاهم للحزب الحاكم أصلا قبل التعددية، وهو الحزب الديمقراطي الحاكم، أما الجبهة الشعبية العاجية فقاعدة ارتكازها من قومية البيتى المسيحية فى غالبيتها وهكذا كان هناك تداخل ديني، وعرقي، وسياسي، وهو الأمر الذي مثل بيئة خصبة لأي انفجار سياسي حتى في ظل الديمقراطية، و في الوقت نفسه، شهد اقتصاد ساحل العاج تدهورا ظاهرا فى مستويات النمو وارتفاع مستويات التضخم، وهو ما أدى الى
خروج الشعب في مظاهرات عارمة، اعتراضًا على عدم قدرة الدولة حينها على كبح جماح التضخم الذي وصل في عام ١٩٩١ إلى أكثر من ٤٠%[١].

وفى هذه الحقبة بدأ نجم (الحسن وتارا) كرئيس وزراء للبلاد يبزغ كزعيم سياسي مسلم ، وفى هذه الوقت توفي الرئيس بوانييه في كانون أول ١٩٩٣ ، ومع وفاته برز رئيس البرلمان لساحل العاج آنذاك (كونان بيديه)، لينصب نفسه رئيسًا مؤقتًا للبلاد حسب نص الدستور، وحتى يتم إجراء انتخابات، وحينها نشب صراع بين بيديه ووتارا حيث رفض الأخير تنصيب بيديه رئيسًا للبلاد، على اعتبار أنه كان آنذاك رئيسًا للوزراء، و كان أحق بخلافة الرئيس بوانييه بحكم عمله الحكومي، بينما رأى بيديه أن الدستور حسم القضية سلفا، حيث نص على أنه في حالة تم فراغ في هرم السلطة ينوب رئيس الجمعية الوطنية مكانه[٢].

وعندما علم وتارا بنبأ وفاة هوفيه بونيه في جنيف عام ١٩٩٣، لم يشأ إعلان الوفاة حتى نبهه الفرنسيون إلى أن طموحه إلى التمسك بالسلطة ليس في محله، وأن دستور البلاد واضح بهذا الشأن، في إشارة إلى ضرورة تسليم السلطة إلى كونان بيديه . غير أن المحكمة الدستورية في البلاد حسمت الأمر لصالح بيديه، كما ساندته القوات المسلحة التى لم تكن في وفاق مع وتارا ، وقد طرح هذه الصراع بين بيديه ووتارا صراعا أكبر بين المسلمين والمسيحيين، اذ عُد استبعاد واتارا استمرار لإبعاد المسلمين وأهل الشمال عن السلطة واشتدت الأزمة، بعد ان استخدم سلاح

[١] المصدر نفسه، ص٥.
[٢] وتارا.. رئيس مشكوك في عاجيته ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٨٢٦، ٢٠١١/٤/١٥.

المواطنة، لاقصاء الخصوم السياسيين، ولأول مرة في تاريخ البلاد ضد وتارا حيث أثيرت علامات استفهام حول جنسيته وانه يعود لأصول بوركينابية(بوركينا فاسو) اي ليس عاجي الاصول[1].

وفى الوقت نفسه شرع (لوران غباغبو) وحزبه الجبهة الشعبية العاجية، في توظيف الصراع وإبراز نفسه على أنه بديل عن الطرفين، وقد فاز كونان بيديه بالانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٥ وهو ما أدى لمظاهرات شعبية عنيفة تندد به، غير أنه لم يأبه بتلك المظاهرات وقمعها بقوات الجيش كما أقال بيديه عددا من الضباط المسلمين ، وأخلى الحزب الحاكم من القيادات الشمالية[2]، وازدادت الأوضاع السياسية فى البلاد سوءًا، مع بدء تطبيق برامج الخصخصة حيث أضرت الإصلاحات بفئات اجتماعية عدة ، كما تم تسريح عدد كبير من موظفي الدولة لتقليل النفقات العامة ولتخفيض عجز الموازنة وهو ما أدى لغضب شعبي .

وهكذا أصبحت ساحل العاج في عهد كونان بيديه في حالة صراع داخلي، فالشماليين وخاصة الأغلبية المسلمة فيهم، بدءوا يشعرون بالظلم بسبب عمليات الاستعباد التي يعانون منها سياسيا، كما أن الدولة قد أهملت التنمية الاقتصادية في مناطقهم، بل ان الأمر الأخطر هو استخدام موضوعة الاصول لاستبعاد الخصوم السياسيين، مما يعنى بشكل غير مباشر تكريس العودة للانتماءات الأولية(الدين أو القبيلة)[3].

و مع استمرار واحتدام الأزمة داخل البلاد واستبعاد بيديه كافة القوى السياسية التى أفرزتها التعددية السياسية، فقد قامت المؤسسة العسكرية باول انقلاب عسكري في كانون الأول ١٩٩٩بقيادة الجنرال روبرت غيه، الذي استطاع السيطرة على البلاد بسهولة، خاصة وأن الجنود كانوا مستاءين من تدهور الأوضاع الاقتصادية فى البلاد. وانتهج الجنرال بعد توليه السلطة عددًا من الخطوات، استهدف منها التواصل مع كافة القوى السياسية داخل البلاد، ونيل الرضا الدولي

[1] للمزيد من التفاصيل عن ازمة الهوية في ساحل العاج، ينظر خيري عبد الرزاق جاسم ، ازمة الهوية في ساحل العاج، مجموعة باحثين ، ملف ساحل العاج دراسة التطورات السياسية الاخيرة ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤، ص ٥-٨ .

[2] لمزيد من التفاصيل عن وضع المسلمين في دولة ساحل العاج، ينظرعبد السلام بغدادي ، ساحل العاج المشكلة والافاق ، قضايا دولية، العدد ٥٢ ، مصدر سبق ذكره، ص ٣- ٤

[3] خالد حنفى علي، مصدر سبق ذكره، ص٤ .

وإقناعهم بأن الوضع العسكري في البلاد مؤقت وأن عودة الحكم المدني ستكون قريبة، وأهم هذه الخطوات[١]:

١- إعلان تمسكه بالحياة الحزبية التعددية وقيامه بتشكيل حكومة انتقالية ومجلس استشاري بمشاركة الأحزاب السياسية .

٢- الإفراج عن جميع المعتقلين وكبار الساسة المسلمين وأعضاء حزب التجمع الجمهوري، واسترضاء المسلمين خاصة زعيمهم الحسن وتارا الذي عاد للساحة السياسية.

٣- الإعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية وذلك لنقل السلطة من العسكر إلى المدنيين، لطمأنة القوى الدولية خاصة المؤسسات المانحة .إلا أن مشروع الدستور الجديد قد نص على الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب رئيسًا للجمهورية، ومنها أن يكون من أب عاجي وأم عاجية. وقد أدى ذلك النص إلى أزمة سياسية جديدة في البلاد. لأنه بموجبه استبعدت المحكمة العليا فى ساحل العاج، (الحسن وتارا) زعيم المعارضة الشمالية من دخول الانتخابات الرئاسية، نظرًا لأن والدته من بوركينا فاسو ، وهو ما أثار المواطنين المسلمين والمعارضة الشمالية بوجه عام لأن وتارا كان رئيسا للوزراء في البلاد من

قبل، فكيف يستبعد من الانتخابات الرئاسية ، لكن ومع استبعاد وتارا مرشح حزب تجمع الجمهوريين، أضحت معركة الرئاسة بين الجنرال غيه وغباغبو .

وقد أجريت الانتخابات الرئاسية في أيلول 2000 و أعلن كل من الجنرال روبرت غيه وغباغبو فوزهما بالانتخابات الرئاسية وتنازع الإثنان وتضاربت النتائج، فأعلن غيه حالة الطوارئ، وحظر التجوال مما أدى لتصاعد الغضب الشعبي ضد الجنرال، وسريعا ما نجح غباغبو في إقناع قادة المؤسسة العسكرية، بمساندة الشعب والإطاحة بالجنرال غيه الذي فر خارج البلاد وتم تنصيب غباغبو رئيسًا للبلاد.ومع تصاعد الآمال بان غباغبو الأستاذ الجامعي سيسعى لحل الأزمة التي تعاني منها البلاد فان المتابعين لسياسته يجدون انها لم تختلف عن سابقيه.

[١] إحسان عبد الهادي، التطورات السياسية في ساحل العاج، قضايا دولية ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

المحور الثاني: احداث ٢٠٠٢ وتقسيم البلاد.

إن وصول لوران غباغبو لأعلى هرم السلطة ، أدى لتعقد المشهد في ساحل العاج اذ انه أصر على الاستئثار بها، ولم يستطع الخروج من الأخطاء التي ارتكبها أسلافه، وهي استمرار المحاولات لاقصاء الغالبية المسلمة ومنعها من الوصول الى السلطة الامر الذي يشعرها بالتهميش ، ولذا لجأ لقمع الشمال المسلم واقصاء زعيمه وتارا خاصة، وأن هذا الأخير لم يعترف بغباغبو رئيسًا ، وطالب بإعادة الانتخابات لأنها تمت على أسس غير ديمقراطية، واستبعدت أهم القوى السياسية فى البلاد وهم المسلمون . اذ أن نفس السياسة الاقصائية التي اتبعها بيديه وغيه اتبعها غباغبو، حيث تم استبعاد حزب الحسن واتارا من الانتخابات البرلمانية بحكم المحكمة العليا فى البلاد، وهو ما فجر أحداث عنف دامية في البلاد و دعا واتارا أنصاره لإسقاط الرئيس غباغبو، واتخذت الأحداث أبعادا دينية حيث قام المسلمون بإحراق كنائس بالعاصمة أبيدجان بينما تم إحراق المسيحيين مساجد للمسلمين. وتجاه هذه الأحداث فرضت الحكومة حظر التجوال فى المناطق الشمالية المسلمة. وفى الوقت نفسه حاول حزب غباغبو، أن يقيم حول رئيسه تحالفا يضمن الأغلبية، وهو ما كان له ، بعد الانتخابات البرلمانية اذ تم إشراك الحزب الديمقراطي لساحل العاج الخارج من السلطة، وأحزاب صغيرة أخرى محتفظا لنفسه بالحقائب الأساسية فى الحكومة.

فيما خرج واتارا من البلاد، و نجح في كسب الرأي العام الخارجي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف الأوروبية ، وفى هذه الأجواء بدأت الاستعدادات للانتخابات البلدية، التى قرر حزب تجمع الجمهوريين المشاركة فيها وكانت المفاجأة اكتساح هذا الحزب بقيادة زعيمه المنفي الحسن واتارا الانتخابات، وكانت رسالة للرئيس الذي جاء حزبه فى المرتبة الثالثة، بعد الحزب الديمقراطي لساحل العاج، ولم تقف الرسالة عند هذا الحد بل تبعتها محاولة انقلاب عسكري فاشل في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني ٢٠٠١، غير أن قوات الجيش استطاعت السيطرة على الموقف وإفشال المحاولة الانقلابية[١] لكن الوضع لم يستتب للرئيس الذي خيب آمال الكثيرين الذين توقعوا ان يتجه نحو جمع الشمل الوطني لا تصعيد الأزمات ، فمن يسعى للإصلاح يجده ومن يسعى للازمات فهي من تواجهه.

[١] المصدر نفسه، ص٢٥.

لذلك اندلع العنف المسلح للمرة الثانية، ضد حكم غباغبو في يوم ١٩ أيلول ٢٠٠٢ وبدأ برفض ٨٠٠ جندي و ضابط صف، من الشمال المسلم قرار الحكومة بتسريحهم في كانون الأول من العام نفسه، اذ بدا ان الحكومة تروم إخلاء الجيش من العناصر المسلمة والمعارضة لغباغبو، وبسرعة قياسية بدأ العمل المسلح واتسع، ونجح المعارضون في السيطرة على نصف مساحة البلاد، واهم مدينتين وهما مدينة بواكيه ومدينة كورجوهو شمال البلاد وتقطنهما أغلبية مسلمة . ويرجع نجاح المتمردين فى السيطرة على مدن الشمال، إلى الاستفادة من الزخم العدائي المتكون أصلا ضد غباغبو، كما أن انتماء غالبية الجنود إلى قبيلة الجيولا من المسلمين سهل من تعاطف الجماهير الشمالية، تحديدا معهم، وفي الوقت نفسه، فان غالبية الجنود المسرحين ومعهم قادتهم قد سيطروا على أسلحة ثقيلة بما فى ذلك الطائرات المروحية والمدرعات واستثمر المتمردون قوتهم العسكرية، وشكلوا(الجبهة الوطنية لساحل العاج) وأعلنوا مطالبهم وأبرزها استقالة غباغبو، وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية جديدة بدلا من تلك التي أجرتها الحكومة عام 2000 ومنعت زعيم المعارضة الحسن واتارا من خوضها، وطالبوا بمنع التمييز ضد المواطنين وحقهم فى المشاركة بدون تمييز في اي استحقاق انتخابي[١].

لكن حكومة غباغبو حاولت مواجهة الانقلاب بالقمع واستجلاب الدعم الخارجي، إلا إنها فشلت في ذلك فاضطرت إلى القبول بالتفاوض مع المتمردين، و تم التوقيع على وقف اتفاق النار معهم في 17 تشرين الأول 2002 تحت رعاية منظمة ايكواس (المجموعة اقتصادية لدول غرب أفريقيا) ، التي قررت تشكيل فريق من وزراء ست دول أعضاء بالمنظمة للاتصال بالحكومة والتمرد، لمواصلة التفاوض فى توغو للوصول إلى حل سياسي للأزمة، وكانت القوات الفرنسية تقوم بالفصل بين الطرفين حتى تصل قوات ايكواس. ويبدو أن سرعة تحرك ايكواس نابع من الخشية من انتقال الصراع في ساحل العاج إلى خارج حدودها . وظهر للوسطاء انه فى الوقت الذي توصل فيه الجانبين إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، فقد ظهر ان الوصول إلى حل سياسي للازمة امر صعب، خاصة فى ظل إصرار المتمردين على استقالة الرئيس غباغبو الذى رد بإصرار مقابل على

[١] جريدة بابل ، العدد ٣٤٩٠، مصدر سبق ذكره، ص٢ للمزيد من التفاصيل ينظر محمود احمد عزت، مصدر سبق ذكره ، ص١٠-١١

نزع اسلحة المتمردين قبل الموافقة على أية مطالب سياسية . وبعد عدة أسابيع من المباحثات فى توغو توصل الجانبان إلى مسودة اتفاق في ٢٣. ١١ . ٢٠٠٢ والتي تنص على[١]:

١- تعهد الحكومة والمعارضة الشمالية المسلحة، باحترام وقف إطلاق النار الذي تم إعلانه من قبل.
٢- العودة إلى طاولة الحوار الداخلي لحل المشاكل الوطنية العالقة، وأهمها الاتفاق على تحديد المواصفات الدقيقة للمواطنة فى ساحل العاج.
٣- نشر قوات عسكرية أفريقية لحفظ السلام ومراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، كما تلزم الطرفين بتسهيل مهمة القوات الفرنسية الموجودة، على أراضى البلاد إلى حين نشر القوات الإفريقية.
٤- تعهد الحكومة باحترام الحريات الصحفية والإعلامية، وتقديم التسهيلات اللازمة لوسائل الإعلام المختلفة لنقل صورة حقيقية عما يجرى فى البلاد.
٥- تتعهد الحكومة بدراسة كل المقترحات التى قدمتها القوى السياسية المختلفة بشأن تطبيق قوانين الجنسية العاجية ، وتتعهد الحكومة بموجب الاتفاق المقترح بالعمل على فتح الحوار السياسي مع كافة القوى السياسية.
٦- إصدار عفو عام عن كل المعتقلين السياسيين، وعن كل المسلحين الذين شاركوا فى عمليات التمرد التي اندلعت في أواخر ٢٠٠٢ ، خاصة بعد الهزيمة التي تعرضت لها قوات الحكومة أثناء محاولتها اقتحام مدينة بواكيه الشمالية.
٧- تعهد المعارضة المسلحة بتجميع قواتها فى مناطق محددة بإشراف القوات الإفريقية، تمهيدا لنزع أسلحتها .

ورغم حجم الضغوط التي سلطت على الطرفين المتنازعين للوصول إلى اتفاق، إلا أن الإعلان عن مسودة الاتفاق ظل هو النجاح الوحيد للمفاوضات بين الجانبين ، لكن أيا من الطرفين لم يوافق على تطبيقها ، ويرجع ذلك إلى ان المعارضة الشمالية لا تريد التفريط بالنصر الذي حققته على غباغبو ،خاصة أن ثمة انتقادات وجهت إلى مسودة الاتفاق حيث إنها لم تحدد

[١] الأطراف المتنازعة بساحل العاج تقر اتفاقا لإنهاء القتال، جريدة بابل، العدد ٣٥٤٧، ٢٠٠٣/٣/١١

بشكل واضح مضمون الإصلاح السياسي المزمع إجراؤه فى البلاد[١] كما أنها لا تضمن تفسيرًا مرضيا لمعنى المواطنة المختلف عليه بين الطرفين والذي كان احد مظاهر أزمة الاندماج الوطني في البلاد، والتي بسببها تم استبعاد (الحسن واتارا).

أما التطورات على الأرض فالملاحظ إن سلطة الرئيس بدأت تضعف، إثر استمرار اعمال العنف المسلح في الشمال ،بل إن الضربة القوية التي أثرت عليه في مفاوضاته مع المعارضة الشمالية هي، أن منطقة غرب البلاد بدأت تمردا قادته قبائل ياكوبا، التي أعلنت أنها تريد الانتقام لمقتل الرئيس (روبرت غيه) على يد المؤسسة العسكرية التي خرجت على سلطته بعد تصاعد الازمة انذاك ، وقد حاول غباغبو استيعاب الأزمة مع المعارضة الشمالية وخاصة زعيمها، بأن شكل حكومة جديدة تضم جميع التشكيلات السياسية المهمة فى البلاد .غير أن هذه الخطوة لم تزد الشماليين إلا قوة حيث عدت مؤشرا على ضعف موقف الرئيس، مما زاد من صعوبة التوصل إلى حل سياسي[٢].

ومع تعقد الأزمة السياسية وانقسام البلاد إلى شطرين، ولتصاعد الضغوط الإقليمية والدولية وقع الطرفان اتفاقية في كانون الثاني ٢٠٠٣عرفت باتفاقية ماركوسي(ضواحي العاصمة الفرنسية) وتمت بوساطة فرنسية وتضمنت نزع سلاح المتمردين وإجراء انتخابات رئاسية عامة في البلاد والقيام بحملة إصلاحات سياسية تمكن المهاجرين من الحصول على الجنسية . إلا أن تلكؤ الحكومة في تنفيذ الإصلاحات أدى لتصاعد الأزمة من جديد[٣]. ونصت اتفاقية المصالحة التي وقعت في باريس على إجراء انتخابات رئاسية في عام ٢٠٠٥[٤] إلا أن الملاحظ تراجع الرئيس غباغبو عن معظم ما وقع عليه اذ استمر بتأجيل إجراء الانتخابات الرئاسية.

---

[١] المصدر نفسه،ص٢.

[٢] خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره، ص٥

[٣] أزهار محمد عيلان ، ساحل العاج بين ارث الماضي واحداث الحاضر، ملف ساحل العاج ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٥.

[٤] للمزيد من التفاصيل عن اتفاق باريس ينظر خيري عبد الرزاق جاسم ، ازمة الهوية في ساحل العاج، ملف ساحل العاج، المصدر نفسه، ص ٩-١٠.

المحور الثالث: الانتخابات الرئاسية تشرين أول ٢٠١٠ وتفاقم الازمة.

استمرت الأزمة ، واستمرت مساعي الوسطاء للوصول لحل سلمي فكان تتويج هذه الجهود ، التوقيع على اتفاق "واغادوغو" للمصالحة الوطنية فى اذار ٢٠٠٧. وكان من أهداف هذا الاتفاق الإعداد للانتخابات الرئاسية التي تقرر إجراؤها في منتصف عام ٢٠٠٨ إلا أنها تأجلت لأكثر من مرة. وتمكنت حكومة غباغبو من تأجيل الانتخابات لست مرات متوالية، بعد انتهاء ولاية غباغبو الأولى ٢٠٠٥[١] وبذلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الايكواس) جهودا كبيرة لاجراء الانتخابات الرئاسية. وتم تضييق الخناق والعزلة الدولية على غباغبو للقبول بإجراء انتخابات رئاسية تعيد توحيد البلاد وقد اجريت الانتخابات فعلا في تشرين الاول ٢٠١٠ ، بعد ان شكلت اللجنة الوطنية المستقلة لإدارة العملية الانتخابية ، ووافقت اللجنة على ١٤ مرشحا كان ابرزهم الرئيس المنتهية ولايته وهو مرشح حزب الجبهة الشعبية الايفوارية، و(الحسن واتارا) مرشحا عن حزب تجمع الجمهوريين . وقد بدأت العملية بتسجيل ٥،٧ مليون ناخب وتولت الأمم المتحدة الدعم التقني واللوجستي والأمني للحكومة، و للجنة الانتخابية . وأجريت الانتخابات بدعم كامل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وايكواس والاتحاد الأوربي والمنظمة الدولية للفرانكفونية ومركز كارتر والولايات المتحدة واليابان .وتم إجراء الجولة الأولى في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٠ وأسفرت عن فوز غباغبو بـ ٣٨ % مقابل ٣٢% لواتارا، ما استدعى إجراء جولة إعادة في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٠ أسفرت عن فوز واتارا بـ ٥٤,١ % مقابل ٤٥,٩% لغباغبو[٢].

وفور إعلان اللجنة الوطنية للانتخابات فوز الحسن واتارا بغالبية الأصوات، بادر الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو بالطعن فى هذه النتيجة. وسانده فى ذلك المجلس الدستوري وهو أعلى هيئة

---

[١] جريدة الشرق الأوسط العدد ٩٨٥٧، ٢٠٠٥/١١/٢٣) فيما نجحت الايكواس في الضغط لصالح عقد اتفاق سلام عام ٢٠٠٧ والذي بمقتضاه أصبح غيلوم سورو رئيساً للوزراء(بعد انتهاء الفترة الرئاسية للرئيس غباغبو واستمرار ألازمة وانعدام وجود افق للحل اقترح الاتحاد الأفريقي تسوية دعمتهم الأمم المتحدة وقضت ان يستمر غباغبو بالرئاسة لسنة واحدة مع اختيار رئيس وزراء مقبول من جميع الأطراف في ساحل العاج ويعهد له بجميع الصلاحيات لإدارة الحكومة وتنظيم الانتخابات المقبلة. اميرة محمد عبدالحليم ساحل العاج وأزمة انتقال السلطة، ملف الأهرام الإستراتيجي، على موقع
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=673805&eid=122. ص ١

[٢] ايمن السيد شبانة، ازمة ساحل العاج هل ياتي من الخارج، السياسة الدولية ، العدد ١٨٤، نيسان ٢٠١١، ص ١١٥.

قانونية فى البلاد، وقام بإلغاء مئات آلاف الأصوات في المناطق المؤيدة لـ الحسن واتارا[1].مما ادى لارتفاع الاصوات المنددة بهذا التلاعب .

– المواقف الاقليمية.

لقد رفضت القوى الإقليمية والدولية هذه النتيجة، اذ أعلن الاتحاد الأفريقي في بيان له عن تعليق عضوية ساحل العاج، بعد رفض رئيسها المنتهية ولايته احترام نتائج الانتخابات.وقال رمضان العمامرة مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، للصحافيين إن (القرار الذي اتخذ هو تعليق عضوية ساحل العاج ومنعها من المشاركة في أنشطة هيئات الاتحاد الأفريقي إلى أن يتولى الرئيس المنتخب ديمقراطيا الحسن واتارا مهامه) وكذلك كان قرار التجمع الإقليمي لأفريقيا الغربية (إيكواس) تعليق عضوية ساحل العاج، إلا أن قرار غباغبو الاستمرار في حكم البلاد وعد نفسه رئيسا للبلاد، وقام الأخير بتأدية اليمين الدستورية كرئيس للبلاد، تدعمه القوات المسلحة وكذلك قام خصمه واتارا بتنصيب نفسه وأدى اليمين في كانون الأول ٢٠١٠ وأرسل إبلاغا بذلك إلى المجلس الدستوري في البلاد[2].

فى الوقت نفسه كان الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وعدد كبير من الدول والمنظمات الإقليمية، قد اعترفت بالرئيس واتارا كرئيس شرعي لساحل العاج وبحكومته التى شكلها تنفيذا لنتائج الانتخابات، مما خلق أزمة سياسية حادة عجزت الوساطة الأفريقية عن تسويتها بإقناع الرئيس المنتهية ولايته بتسليم السلطة إلى منافسه ، والحيلولة دون استمرار المواجهات المسلحة التي اندلعت بين مؤيدي الرئيسين، وفى المناطق التابعة لكل منهما والتي خلفت عددا كبيراً من القتلى، غير الجرحى والنازحين الذين قُدرت أعدادهم بنحو مليونى شخص من البلاد[3]. أن رفض الرئيس المنتهية ولايته ،لنتائج الانتخابات الرئاسية، حمل دلالات خطيرة على مسيرة التحول الديمقراطي في البلاد وأعاد شبح الحرب الأهلية في ظل استمرار انقسام البلاد ما بين شمال وجنوب. لذلك لم

[1] مجموعة غرب افريقيا تدين غباغبو ، الشرق الاوسط، العدد ١١٦٩٦، ١٢/٦/ ٢٠١٠

[2] المصدر نفسه.

[3] اميرة محمد عبدالحليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢–٣ .

تقبل القوى الإقليمية والدولية تعنت غباغبو وتلاعبه بنتائج الانتخابات الرئاسية، التي تعد مرحلة هامة لتحقيق المصالحة الوطنية في البلاد

وتصاعدت الضغوط على الرئيس غباغبو بين ضغوط داخلية ، مسلحة صعدتها قوات المعارضة في الشمال، وبين ضغوط إقليمية وثالثة ضغوطا خارجية امريكية- فرنسية وأممية عبر الامم المتحدة . ومن جهة مجموعة غرب أفريقيا (الاكواس) فقد طالبت الرئيس المنتهية ولايته بتسليم السلطة لمنافسه ، الذي عدته فائزا بالانتخابات، وقررت إرسال مبعوثين الى ساحل العاج لإقناعه بالخضوع لنتائج الانتخابات وهددت باستخدام القوة لو رفض تنفيذ طلبها[١]، وقالت المجموعة في ختام قمة عقدت في ابوجا (عاصمة نيجيريا) في كانون الأول ٢٠١٠، أنها في مواجهة الخسائر البشرية تحذر المسؤولين عن هذه الأعمال بأنهم سيتعرضون لملاحقات أمام المحاكم الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان في أسرع وقت ممكن ، فيما اعترفت الأمم المتحدة بممثل وتارا كسفير لبلاده في الأمم المتحدة وقد حققت هذه المواقف دعما سياسيا كبيرا له، في حين انه لم يكن يمتلك قوة عسكرية، خاصة انه كان محاصرا من قبل قوات الجيش في عاصمة البلاد الاقتصادية أبيدجان[٢]. وقد أرسلت مجموعة غرب أفريقيا ثلاثة رؤساء من قادتها للتفاوض مع غباغبو لتسليم السلطة وقد استقبل الأخير كل من رئيس بنين (بوني يايي) وسيراليون (ارنست كوروما) والرأس الأخضر (بدرو بيريس) ، اذ عدت المجموعة إن هذه الزيارة الفرصة الأخيرة للرئيس العاجي، بعد أن هددته المجموعة بالتدخل العسكري اذ لم يتنحى من تلقاء نفسه. ورغم الاستقبال الجيد للرؤساء إلا أن حكومة ساحل العاج عدت إن هذا تدخل في شؤونها الداخلية، وأكد الرئيس انه لن يرضخ للضغوط[٣].

وبعدما اعترف المجتمع الدولي بفوز وتارا بمنصب رئيس ساحل العاج وتصاعدت ضغوطه على الرئيس المنتهية ولايته، كان رد هذا الاخير، مطالبة القوات الدولية والقوات الفرنسية بمغادرة اراضي البلاد ، اذ عدت الحكومة العاجية الموالية لغباغبو ان هذه القوات أخفقت في مهمتها بقيامها

[١] ايمن السيد شبانة ، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦

[٢] دول غرب أفريقيا تهدد باستخدام القوة لطرد غباغبو ، الشرق الأوسط، العدد ١١٧١٦، ٢٠١٠/١٢/٢٢.

[٣] وفد أفريقي يناقش مع غباغبو الفرصة الأخيرة، الشرق الأوسط، العدد ١١٧١٩، ٢٠١٠/١٢/٢٩

بأعمال لا تتفق مع تفويضها، واتهمتها بدعم القوات المتحالفة مع الرئيس المنتخب (الحسن واتارا)، وقامت القوات الأممية بحماية وتارا وحكومته التي اتخذت احد الفنادق الكبيرة في ساحل العاج مقرا لها . وفي رد على هذا الطلب أعلن حمدان توريه المتحدث باسم عملية الأمم المتحدة رفض الأمم المتحدة إيقاف دورياتها او سحب قواتها ، مع تفاديها المواجهة مع قوات الحكومة العاجية[1] . ان تمسك الرئيس غباغبو بالسلطة أدخلت البلاد في أزمة متصاعدة ودفعت لتدخلات إقليمية ودولية ، تحينت الفرص لفرض التغيير الذي يناسب مصالحها.

المحور الرابع : الموقف الغربي – الفرنسي من الأزمة .

اعترفت ألولايات المتحدة والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، بالنتائج التي أعلنتها لجنة الانتخابات بفوز زعيم المعارضة الحسن وتارا، ويشكل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة ومجلس الأمن بإعلان لجنة الانتخابات ، ومطالبتها بتنحى غباغبو عن السلطة، دليلاً على أن غباغبو يقع في الخط المضاد للسياسة الأمريكية ، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تجد الفرصة سانحة لعدم الموافقة على اى صفقة ، مصرة على تنحية غباغبو واستلام الحسن وتارا السلطة، ويرى المراقبون أن أمريكا تدعم التداول السلمي للسلطة في الدولة ألافريقية وان يتم ذلك بالانتخابات ودون الحاجة للعنف المسلح ، وترغب بان يحسب حلفائها الافارقة بأنهم شرعيون جاءوا بإرادة الشعب عن طريق الانتخابات، فلا يستطيع أحد أن يلومها ويتهمها بأنها تدعم نظما ديكتاتورية فيما لو جاء عبر انقلابات عسكرية[2]. واللافت للنظر في هذه الأزمة هو تأييد واشنطن وباريس لمرشح المعارضة الحسن وتارا مرشح تجمع الجمهوريين الممثل لشمال البلاد ذي الأغلبية المسلمة، بل واللافت أيضا أن فرنسا وهي الدولة التي كانت تستعمر ساحل العاج في السابق بدت متوافقة تماما مع موقف أمريكا رغم التنافس بينهما على النفوذ في القارة السمراء.

ولعل تفسير ذلك يرجع إلى تهديد وتارا وأنصاره بحرب أهلية جديدة في حال عدم اعتراف غباغبو بنتائج انتخابات الرئاسة الأمر الذي يضع فرنسا وأمريكا في مأزق خشية أن تندلع الحرب

[1] غباغبو يطالب برحيل القوات الدولية، الشرق الأوسط ، العدد ١١٧٠٩، ٢٠١٠/١٢/١٩).

[2] حمدي عبد الرحمن فرنسا واعادة غزو افريقيا الصراع من اجل اليورانيوم ،
http://www.aljazeera.net/mob/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/30

مجددا، وهو ما قد يؤثر بشدة على مصالحهما وشركاتهما المستفيدة من زراعة الكاكاو التي تتركز أساسا في شمال ساحل العاج ذي الأغلبية المسلمة. فضلاً عن قلق أمريكا وفرنسا من أن غالبية مواطني البلاد وتحديدا سكان الشمال، يشعرون بالغضب من التهميش الواقع عليهم والقادم من الجنوب حيث رفاهية النخبة السياسية والتي تستغل الفارق بين السعر العالمي للكاكاو، والسعر البسيط جدا الذي يدفعونه لمزارعي الكاكاو، لدرجة دفعت البعض للقول إن ما يحدث في ساحل العاج حاليا هو ثورة ضد الاستغلال والتهميش للمسلمين فيها[١].

وبجانب ما سبق ، فإن أمريكا وجدت أيضا في أزمة الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج فرصة لتوطيد نفوذها داخل تلك الدولة عبر الوقوف مع الطرف الأقوى، فواشنطن تسعى لاختراق مناطق النفوذ الفرنسي وتحويلها إلى مناطق نفوذ أمريكية. وحيث أن ستين في المائة من رجال الأعمال في ساحل العاج هم فرنسيون ، فإن واشنطن رأت في الأزمة المتصاعدة فرصة لإجبار هؤلاء على الرحيل خاصة وأنهم مرتبطون في عيون المسلمين بأنهم سبب نهب خيراتهم ، فيما تسوق فرنسا نفسها على أنها مع نتائج الانتخابات التي فاز بها وتارا لإبعاد الشبهة السابقة عنها.

وتنظر فرنسا إلى ساحل العاج كمركز لحماية 'فرنكفونيتها' في غرب افريقيا، كما أنها تتمتع أيضا بموقع إستراتيجي يجعلها بوابة لغرب إفريقيا إذ يحدها من الغرب "ليبيريا وغينيا" ومن الشمال "مالي وبوركينا فاسو" ومن الشرق "غانا" ومن الجنوب "المحيط الأطلسي"، كما أنها تمثل بوابة إلى أسواق "الاتحاد الاقتصادي والمالي لإفريقيا الغربية" و"المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا إيكواس[٢].

و المتابع للسياسة الفرنسية يجد انها كانت حريصة، منذ بداية تدهور الأوضاع في البلاد، بعد رحيل الرئيس (بوانييه) على عدم التورط العسكري، وهذه هي سياستها بصفة عامة مع كل مستعمراتها السابقة، فهي حريصة على عدم التورط في أي صراع داخلي خوفاً على رعاياها في البلاد. ومِنْ ثَم فقد رفضت في البداية التدخل لحماية الرئيس (كونان بيديه) عقب انقلاب (غيه) عليه ، كما رفضت تفعيل معاهدة الدفاع المشترك، واكتفت فقط بإرسال قوات إضافية يقدر

[١] إيمان الشرقاوي تقرير إخباري غباغبو ووتارا.. و"ثورة مسلمي ساحل العاج"http://www.almoslim.net/node/137

[٢] أمانى الطويل ، ساحل العاج .. الحرب الأهلية وصراعات القوى الدولية ، الاهرام الالكتروني ، w.w.w //ahram. Org

عددهم بثلاثمائة جندي لحماية رعاياها، والتنديد بالانقلاب من ناحية ثانية، ولعل ما دفعها، لذلك عدة اعتبارات أهمها[1]:

١ – الخوف على مصالح رعاياها، وإمكانية تعرضها للخطر، خاصة بعدما وجه (غيه) تحذيراً لها بعدم التدخل.

٢ – الرغبة في عدم الإضرار بمصالحها الاقتصادية في البلاد؛ إذ تهيمن الشركات الفرنسية على إدارة قطاعات المياه والكهرباء والاتصالات، فضلاً عن الاستثمارات الضخمة بالبلاد.

٣– عدم وجود ميول عدوانية لدى قادة الانقلاب تجاهها .

ويلاحظ أن مثل هذا الموقف تكرر تقريباً أثناء الانقلاب الثاني الذي تعرض له (غباغبو) في أيلول ٢٠٠٢ ؛ إذ اكتفت القوات الفرنسية بالحيلولة دون تقدم قادة الانقلاب صوب العاصمة، لكنها رفضت الاستجابة لنداء غباغبو بالتدخل، ولعل ذلك ساهم في زيادة الفجوة بين الجانبين، خاصة بعدما ضغطت عليه فرنسا بعد ذلك لتوقيع اتفاق (ليناس ماركوسي) ، اذ رعت فرنسا هذا الاتفاق،وطالبت فيها المعارضة بالتخلي عن طلب استقالة الرئيس[2].

وفي المقابل تركزت جهود فرنسا على محورين مهمين اولهما بحث سبل التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار، وثانيهما السعي للتوصل لاتفاق سياسي بين الجانبين، وبالفعل تكللت جهودها أولاً بتوصل الطرفين لوقف إطلاق النار في ٢٠٠٢/١٠/١٧، ثم التوصل لمسودة اتفاق بين الجانبين في (توجو) تشرين الثاني من العام نفسه ، من بين بنودها قيام القوات الفرنسية بمراقبة بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وأخيراً بتوقيع اتفاق (ليناس ماركوسي) في كانون الثاني ٢٠٠٣. ولقد ساعد فرنسا في ذلك عدة أمور: أهمها وجود دعم دولي، وأمريكي لها بشكل خاص ، إذ إن واشنطن كانت ترفض التورط في الصراع، خاصة بعدما طلب منها (غباغبو) ذلك بعد الانقلاب الثاني، كما رفضت واشنطن الطلب الذي تقدمت به (الإيكواس) لمجلس الأمن بشأن وضع جميع قوات حفظ السلام تحت إشرافها، وكان من نتيجة ذلك صدور قرار مجلس الأمن في شباط ٢٠٠٣ بشأن تفويض القوات الفرنسية وقوات (الإيكواس) في حفظ السلام ولو

[1] غباغبو يطالب برحيل القوات الدولية ، مصدر سبق ذكره.
[2] منى حسين عبيد، الموقف الفرنسي من الازمة العاجية ،ملف ساحل العاج ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

باستخدام القوة المسلحة طبقا للقرار الدولي ١٤٦٤ .وكانت فرنسا تمتلك ٢٥٠٠ جندي في ساحل العاج في ذلك الوقت ، و قد اصطدمت بقوات المعارضة في منطقة ديكويه في كانون الأول ٢٠٠٢ عندما هزمت قوات الرئيس فيها، مما أدى لغضب قوات المعارضة إلا أن فرنسا أعلنت أنها تواصل الضغط للتوصل إلى حل سلمي للازمة[١].

وهذا ما سعت إليه اذ أنها استمرت بالضغط على النظام للقبول بتنفيذ اتفاق (ليناس ماركوسي) لحين إجراء الانتخابات المقررة في (تشرين الأول ٢٠٠٥)، خاصة ما يتعلق بتشكيل حكومة وطنية، يشارك فيها المسلمون بحقائب وزارية كبيرة، وقد اضطر النظام إلى قبول ذلك في ظل صعوبة موقفه داخلياً وخارجياً[٢].

لكن فشل جهود المصالحة أدى لتفاقم الأزمة بين الطرفين المتحاربين ، ولجوء الحكومة لضرب بعض المواقع التي تتركز فيها قوات المعارضة ، ثم قامت القوات الحكومية بضرب مراكز القوات الفرنسية في بواكيه ، بالرغم من أن غباغبو نفى اعتزامه الهجوم العسكري، إلا ان هذا الهجوم على القاعدة الفرنسية في مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، عدته فرنسا نهاية لاتفاق السلام الموقع في باريس ٢٠٠٣، وما أعقبه من اتفاقات سلام و قد جاء هذا الهجوم ، الذى أسفر عن مقتل تسعة جنود فرنسيين وجرح ٣٨ آخرين، ليؤشر على أن ثمة رفضا فى الجنوب بقواه السياسية والعسكرية والقبلية، لتطبيق الالتزامات الواردة فى اتفاقات السلام، خشية ضياع مصالحهم مقابل تقوية الموقف السياسي والعسكري للشماليين الذين كانوا انذاك ، يسيطرون على أكثر من نصف البلاد . غير أن دخول فرنسا بقوة على خط المواجهة مع الرئيس غباغبو زاد من تعقيد الأزمة، اذ ردت القوات الفرنسية الموجودة على الارض على الهجوم بتدمير سلاح الجو الحكومي، واستولت أيضا على مطار أبيدجان وبعض الجسور الرئيسية، بل إنها اقتربت من مقر الرئيس ، مما أثار الاعتقاد بأن هذه القوات ستطيح بغباغبو ، ولكن القوات الفرنسية نفت ذلك كما بذلت فرنسا جهودا في مجلس الأمن الدولى، لإصدار قرار يفرض عقوبات على

---

[١] المصدرنفسه، ص٣٦–٣٧، وينظر ايضا ، مجلس الامن يعزز مهمة قوات حفظ السلام في ساحل العاج، جريدة بابل العدد ٤٥٤٩، ٢٠٠٣/٢/٦.

[٢] القوات الفرنسية قد تبقى طويلا بساحل العاج، جريدة بابل ، العدد ٢٤،،٢٠٠٢/١٢/٣٥١٢.

حكومة ساحل العاج فى منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٤، منه الحظر على توريد الأسلحة الى ساحل العاج[١]. وقد أثار الهجوم على بواكيه حفيظة فرنسا التى شعرت بإهانة سياسية وعسكرية فى منطقة نفوذها الاستعماري القديم، والتي تحرص فيها على استمرار هذا النفوذ ، حتى لو كانت ستلجا للعمل المسلح للحفاظ عليه .مما أدى إلى رد اتخذ مستويات عدة[٢]:

– الرد العسكري الفوري، حيث قامت القوات الفرنسية بتدمير سلاح الجو العاجى، ونزلت القوات الفرنسية التي تقدر بأربعة آلاف جندي، واستولت على الجسور وأجلت رعاياها والرعايا الأجانب بعد المصادمات والفوضى فى الشوارع من قبل الجنوبيين احتجاجا على فرنسا.

– العقوبات الدولية، حيث ذهبت فرنسا إلى مجلس الأمن الذى أصدر فى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤ القرار ١٥٧٢ بإجماع أعضائه الخمسة عشر والذي يفرض حظرا للسلاح على ساحل العاج لمدة ١٣ شهرا، كما قضى بمنع سفر وتجميد أرصدة الأشخاص . الذين يعتبرون تهديدا للسلام والمصالحة . ولاسيما منهم الذين يعرقلون التطبيق الكامل لاتفاقي ماركوسى وأكرا الثالث وجاء فى القرار أن الأشخاص الذين يعتبرون مسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان أو الذين حرضوا علنا على الحقد والعنف تشملهم هذه التدابير أيضا[٣].

وخلف الموقف الفرنسي المتصاعد شكوكا لدى الجنوبيين الموالين للرئيس العاجي بأن فرنسا وسيط غير محايد، وأنها تريد إسقاط الحكومة، مما دفعهم إلى التظاهر والاحتجاج فى الشوارع، وتطور الأمر لمهاجمة الرعايا الفرنسيين، وسرقة الممتلكات، وادى ذلك لفرار الأجانب من البلاد ،وأدت هذه المشاهد المتسارعة إلى تعقد مواقف أطرافها، فقد طالب المتمردون في الشمال بضرورة تنحى الرئيس غباغبو لتفادى نشوب حرب أهلية، فى الوقت نفسه بدا أن هناك انقساما فى صفوف الجيش الحكومي فى الجنوب تجاه التمرد فى الشمال،ويبدو أن ضغوط المؤسسة العسكرية

---

[١] أزمة ساحل العاج ومحنةالمسلمين، موقع الاخوان ،
http://www.ikhwan.net/wiki/index.php?title=%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AC

[٢] خالد حنفى علي، انهيار السلام في ساحل العاج ،المصدر: السياسة الدولية
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221350&eid=4846

[٣] المصدر نفسه ص ٢–٣.

قد تغلبت على غباغبو نفسه، ودفعته لاتخاذ قرار بالهجوم على بواكيه، وأسفر الهجوم عن خسائر سياسية وعسكرية ، منها تراجع الموقف العسكري للجنوب فى مواجهة القوى الشمالية بعد تدمير سلاح الجو العاجى، كما أن الحكومة أصبحت محاصرة دوليا وإقليميا، مما قد يعجل بسقوطه دفعت هذه الخسائر الرئيس غباغبو والجيش الحكومى إلى المرونة خاصة مع فرنسا، ولكن دون مرونة مع الشمال خوفا من الاستفادة من خسائر الهجوم الأخير[1]، وبدا ذلك من خلال ما يلى:

تعهد كبار قادة الجيش العاجى بالعمل مع فرنسا لإعادة الاستقرار للبلاد، كما دعا الرئيس غباغبو المقاولين الفرنسيين الذين غادروا البلاد إثر الاضطرابات التي اضرت بمصالحهم للعودة إلى البلاد ، والإعلان عن أن القوات الجوية العاجية قصفت القاعدة الفرنسية فى بواكيه بالخطأ، كما تم تعيين العقيد فيليب مانغو بدلا من سلفه الجنرال ماتياس دوى الذى قاد الهجوم على بواكيه، وأعرب مانغو عن استعداده للتفاوض لإحلال السلام فى البلاد ، معربا عن أسفه لمقتل جنود فرنسيين فى هجوم القوات الحكومية على مواقع المتمردين مع استمرار الإصرار على عدم تنفيذ بنود اتفاق السلام، إلا بعد نزع سلاح المتمردين، وقال غباغبو فى مقابلة مع وكالة رويترز (أن فرنسا منعت القوات الحكومية من استعادة السيطرة على شمال البلاد بتدميرها طائرات سلاح الجو، ووصف ذلك بأنه نزع سلاح بالقوة يجب أن ينطبق أيضا على قوات المعارضة كما رفض مطالب المعارضين بإجراء تعديلات سياسية قبل تحقيق وحدة البلاد)[2]. وعلى صعيد القوى الشمالية، فقد استفادت من تداعيات الهجوم على بواكيه، حيث قويت شوكتهم العسكرية، وأصبح من الصعب على الرئيس اللجوء مرة أخرى للخيار العسكري، لاسيما فى ظل العقوبات الدولية، بالإضافة إلى التعاطف الإقليمي والدولي مع الشمال على اعتبار أن الأزمة الأخيرة أظهرت أن الحكومة هى العقبة أمام اتفاق ماركوسى. هذه المكاسب التي حصدها المعارضون دفعتهم إلى التشدد،وقد أعلن زعيم المعارضون فى ساحل العاج جيلوم سورو ضرورة تنحى الرئيس غباغبو لتفادى نشوب حرب أهلية .

[1] منى حسين ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

[2] ايمن السيد شبانة ، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

وقد طمأنت فرنسا الرئيس غباغبو ، بأنها لن تطيح به سياسيا، أى أن الإجراءات تقتصر على منطق التأديب وهو الأمر الذى بدا فى تصريحات قائد القوات الفرنسية فى ساحل العاج الجنرال . هنرى بونسيه . الذي قال(أن مهمة الجيش الفرنسي هدفها حماية الفرنسيين والأجانب فى البلاد ومنع تعرض العاصمة الاقتصادية لأعمال نهب وتجاوزات، نافيا اقتراب قواته من منزل جباجبو) وهذه المستويات المتعددة للرد الفرنسي استهدفت توصيل رسالة، مفادها تحذير أطراف النزاع في ساحل العاج، أو أي نزاعات أخرى فى منطقة غرب إفريقيا، منطقة نفوذها ، من ان تفكر مرة أخرى في الاعتداء على القوات الفرنسية ، كما أن فرنسا لا ترغب في إسقاط

غباغبو ، لأنها تخشى انقسام وتفتت ساحل العاج إذا أقدمت على ذلك لاسيما أن الجنوبيين سيرفضون ذلك، وهو ما يهدد مصالحها السياسية والاقتصادية اذ انها تسيطر في ساحل العاج على ٤٠% من تجارة الكاكاو في العالم، بالإضافة إلى أنها مناطق مهمة فى إنتاج الماس واليورانيوم، كما أنها منطقة نفوذ فرنسي في غرب إفريقيا[١].

وكان موقف فرنسا مؤيدا للحسن وتارا اذ طالبت الرئيس غباغبو الذي خسر الانتخابات الرئاسية احترام نتائجها ، وبعد رفض الرئيس غباغبو تسليم السلطة واعتبار انه من فاز بالانتخابات الرئاسية، واستمر بحكم البلاد مع رفضه جميع محاولات الأطراف الإقليمية، والدولية لتسليم السلطة (فرض مجلس الأمن العقوبات على غباغبو وكبار مساعديه مما زاد عزلته الدبلوماسية. كما وفرض الاتحاد الأوربي العقوبات بحظر سفرهم إلى أوروبا، مع تجميد أرصدتهم المالية وتجميد أرصدة موانئ تصدير الكاكاو وشركة النفط الحكومية وثلاثة بنوك. وجاءت عقوبات الاتحاد الأوروبي فى أعقاب اتهامات بانتهاكات لحقوق الإنسان وجهتها المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ضد غباغبو وأنصاره[٢].

وفي واقع الامر فان الاطراف الدولية وتحديد الولايات المتحدة وفرنسا اتفقتا على دعم الرئيس المنتخب الحسن وتارا، الا ان فرنسا ابتداءا اعلنت انها لن تتدخل في حسم الصراع عسكريا بل ستترك امر حسمه للافارقة ، والملاحظ ان موقف فرنسا اختلف من غباغبو مقارنة بموقفها منه

[١] للمزيد من التفاصيل ينظر منى حسين ، مصدر سبق ذكره، ٣٨).
[٢] خالد حنفي علي ، انهيار السلام في ساحل العاج ،مصدر سبق ذكره، ص ٣–٤ .

اثناء انتخابات عام ٢٠٠٠ عندما دعمته بوجه الجنرال غيه ، الا ان تدهور العلاقات الفرنسية مع ساحل العاج في ظل غباغبو في السنوات الأخيرة ، وخاصة بعد قيام الحكومة العاجية باجبار ١٥٠ شركة فرنسية على ترك أعمالها في البلاد، وكذلك إجلاء أكثر من ٨ ألاف فرنسي منها، و بدات ساحل العاج في المقابل تطور علاقاتها مع الصين وروسيا والبرازيل وهو ما اعتبرته فرنسا تهديدا لنفوذها في مستعمراتها السابقة[١].

ومن هنا جاء موقف أخر حرصت فيه فرنسا أن تكون لها اليد الطولى فى تحقيق التغيير فى هذه الدولة ، اذ اخذت موقفا مخالفا لما اعلنته وخصوصا فى ظل توتر العلاقات بين فرنسا و غباغبو والتى وصلت إلى حد الاشتباك بين قواته والقوات الفرنسية فى ساحل العاج، ووجه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى تحذيرا إلى غباغبو داعيا إياه إلى التنحي عن الحكم قبل أن يقع تحت طائلة فرض عقوبات، وكان للقوات الفرنسية الموجودة فى ساحل العاج دور كبير فى القبض على غباغبو[٢]. اذ تم تكليف القوات الدولية التي يبلغ عددها عشرة الاف فرد والفرنسية «ليكورن» البالغ عددها تسعمئة فرد حماية المدنيين، ودعم قوات الرئيس المنتخب والمعترف به دوليا (الحسن واتارا)، وكان هناك اسباب عدة دفعت فرنسا لدعم التمرد المضاد لغباغبو اولها انه اضر بمصالحها وثانيها التوافق الدولي والاقليمي على ضرورة خروج الرئيس المنتهية ولايته ومن هنا جاء التدخل الفرنسي في النزاع لصالح منافسي غباغبو ، الذي سهله وجود قوات فرنسية على الاراضي العاجية.

المحور الخامس : حسم النزاع وابعاد الدور الفرنسي.

بعد تصاعد النزاع بين الطرفين ورفض الرئيس المنتهية ولايته تسليم السلطة ، بدأت القوات الشمالية بزعامة وتارا، تتقدم نحو العاصمة السياسية بدعم من القوة الدولية والقوات الفرنسية ، واستطاعت الاستيلاء على العديد من المدن حتى وصلت الى العاصمة السياسية ياموسوكرو (وسط)، وسان بيدرو (جنوب غرب)، أكبر مرفأ لتصدير الكاكاو في العالم واستولت عليهما. كذلك، أعلنت القوات الموالية لوتارا أنها استولت على التلفزيون الرسمي «أرتي آي»، رمز النظام،

---

[١] ايمن السيد شبانة ، مصدر سبق ذكره ص ١١٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ١١٧.

فحرمته بذلك من وسيلة إعلامية –سياسية. وقال متحدث باسم حكومة وتارا(باتريك أتشي) إن القوات الموالية له اشتبكت مع قوات منافسه بعدما هاجمت مقر الرئيس المنتهية ولايته[1].

وكانت قوات وتارا، قد دخلت أبيدجان في مطلع نيسان ٢٠١١، بهدف طرد غباغبو الذي رفض الاعتراف بهزيمته في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني ٢٠١٠. وذكر سفير أفريقي في باريس رفض الكشف عن اسمه، أن قوات وتارا تتلقى دعماً فرنسياً عبر حدودها الشمالية مع بوركينا فاسو. وفي الوقت نفسه قال متحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية (برنار فاليرو) إنه يتعين على غباغبو التخلّي عن السلطة لوقف المزيد من أعمال العنف في البلاد. وأضاف «كلما أسرع غباغبو في الرحيل كان توقف العنف أسرع»، وطالب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ غباغبو «بالتخلّي فوراً عن السلطة» لخصمه «للتخفيف من معاناة العاجيين».وكان رئيس حكومة الحسن وتارا، غيوم سورو، قد أعلن أنه «يجب على غباغبو أن يستسلم لتجنب حصول حمام دم. نأمل أن يستسلم، وإلا فسنلاحقه في أي مكان. وإذا ما استقال، فحسناً يفعل، وإلا فسيحال الى القضاء الدولي»[2]. وقد أوشك رئيس ساحل العاج «المعترف به دوليا» الحسن واتارا على إحراز نصر عسكري، بعد اقتحام مقاتليه ابيدجان، فيما انشق قائد جيوش خصمه الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو، الذي بدأ بفقدان قوته، بعد أن بات محاصرا .

وجاء توقيف غباغبو في اليوم الثاني عشر لمعركة ابيدجان التي دخلتها قوات وتارا في ٣١ اذار/مارس ٢٠١١ بعد هجوم سريع شنته انطلاقا من شمال البلاد. كما استسلم غباغبو بعد ضربات شنتها مروحيات بعثة الامم المتحدة والقوة الفرنسية ليكورن على مقر الإقامة الرئاسي الواقع في حي كوكودي (شمال) والرئاسة في حي بلاتو الاداري (وسط).واستهدفت الغارات كما أعلن رسميا الأسلحة الثقيلة التابعة لقوات غباغبو التي تهدد المدنيين، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٥[3].

وقال وزير الدفاع الفرنسي جيرار لونغيه في باريس (ان هدف الأسرة الدولية هو تمكين وتارا من أن يتولى الرئاسة)، واعتبر مشاركة قوة الأمم المتحدة وقوة ليكورن بمثابة "دعم" لهجوم أنصار وتارا.وكانت باريس والامم المتحدة حتى الان تصران إنهما لم تشاركا في توقيفه، على عكس ما يؤكده أنصار غباغبو.وبعد شن ضربات ونشر جنود فرنسيين في حي كوكودي حيث المقر الرئاسي الذي دمر جزئيا،

[1] اميرة محمد عبدالحليم، مصدر سبق ذكره، ص ٤ .
[2] دوليات ، العدد ١٣٧٨، ٢٠١١/٤/٢، على موقع http://www.al-akhbar.com/node/8220
[3] المصدر نفسه ، ص٢-٣.

دخلت مدرعات ليكورن وبعثة الامم المتحدة الى القطاع لتحاصر المنطقة، ولتنطلق قوات وتارا في الهجوم بعد ان فشلت مرات عدة في كسر صمود خصومها.وبعد معارك عنيفة. وشدد مصدر دبلوماسي فرنسي على ان (لوران غباغبو) لم يعتقل من قبل القوات الفرنسية التي لم تدخل الى حرم مقر اقامته. وأكدت مصادر مقربة من الملف في باريس ان الجنود الفرنسيين لم يشاركوا مباشرة في عملية اعتقال الرئيس غباغبو لكن بعثة الامم المتحدة في ساحل العاج تحركت دعما للعملية[١].

وأكدت متابعون أن المخاوف الفرنسية من حصول عمليات انتقام من الرعايا الفرنسيين المقيمين في ساحل العاج، وفي محلها أيا تكن السيناريوهات المحتملة بعد إيقاف غباغبو . ففي حال محاكمته أو إرغامه على مغادرة البلاد أو السماح له بالبقاء في ساحل العاج، فإن أنصاره يعتبرون أن فرنسا هي المسئولة عن إيقافه وإسقاطه بالقوة وأن الانتقام من فرنسا يمر عبر ارتكاب اعتداءات تطال الرعايا الفرنسيين الذين يقيمون في ساحل العاج[٢].

كان لفرنسا دورا مهما في إسقاط سلطة الرئيس(لوران غباغبو) ، ولولا الدعم الفرنسي –الاممي العسكري المباشر لقوات الرئيس (الحسن وتارا) لما استطاعت قوات الاخير ان تحسم المواجهة سريعا لصالحها وربما لدام النزاع لعقد من الزمان أو أكثر كما استمر من قبل لما يوازي العقد من السنوات .

الخاتمة

لم تعرف ساحل العاج الأزمات أو الانقلابات العسكرية لثلاثة عقود منذ استقلالها وحتى وفاة الرئيس الأول للبلاد ، إلا أن الأوضاع سرعان ما اختلفت ليس فقط لوفاته ولعدم قدرة خلفائه على إدارة البلاد بصورة سلمية بل أيضا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية في البلاد بعد تذبذب أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، وتغيير البيئة الدولية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي، وتراجع أهمية القارة الأفريقية التي فرضت عليها الكثير من

[١] اعتقال غباغبو بعد هجوم شامل على مقره في ابيدجان تاريخ النشر ٢٠١١/٤/١٢

1http://www.rnw.nl/arabic/bulletin/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82

[٢] حسان التليلي ،اعتقال غباغبو في قصره وفريق وتارا يعلن «نهاية الكابوس»

http://www.alriyadh.com/2011/04/12/article623026.html

شروط التغيير السياسي والاقتصادي التي كان لها آثارا سلبية على دول مثل ساحل العاج التي لم تعرف الأزمات والانقلابات.

إن تغير الأوضاع قد ترافق مع وفاة الرئيس الاول للبلاد، ومنذ ذلك الوقت لم تعرف ساحل العاج الاستقرار وكانت تدخل لازمة ولا تخرج الا بأخرى مما ادى الى تقسيم البلاد، وكما كان للعامل الخارجي دور في خلق الأزمات كان له دور في نهايتها، اذ ان حسم الصراع كان بفعل العامل الخارجي ولم ينته النزاع المسلح الا بدعم من القوات الفرنسية والأممية ، لكن الملاحظ ان فرنسا وبعد أن كانت تحرص على الحفاظ على مصالحها بطريق غير مباشر في كثير من مناطق نفوذها فانها في الوقت الحالي، وفي كثير من الحالات ومنها حالة ساحل العاج لعبت دورا مباشرا وواضحا في حسم النزاع لصالح الحسن وتارا زعيم المعارضة والفائز في اخر انتخابات نظمتها البلاد في عام ٢٠١٠. الا ان الدور الفرنسي حاز الدعم الدولي، الأمريكي والاممي، وحتى الإقليمي.

elections in Ivory Coast and the western role: France as case study

Assistant professor:
Haeifa Ahmed Mohammed

Abstract

Ivory Coast witnessed a political crisis after the death of the first president in 1993 about who has the right to bethe president,whether the Prime Minister Al-hassanOuattara or the head of parliament Conan Beedeh. This dispute ended withBeedeh became a president.This result represented an exclusion of Muslims, who represent the largest minority in the country. The crisis has been complicated in 2002 when the conflict turned into armed rebellion and the country was divided into two parts: thenorth controlled by Muslimsand the south controlled by President Laurent Gbagbo, who tried to keep control on power and exclude Al-hassanOuattara. The crisis and divisioncontinued, despite the regional and international attempts during nearly eight years, specifically in the October 2010 elections whichaimed to end the conflict and reunite the country again.

But Gbagbo again rejectedthe results of elections won by his rivalOuattara and hand over power tohim.The attempts to resolve the crisis peacefully faileda matter which increasedthe armed confrontations between Ouattara and his French support troops, and Gbagbowho is defeated. France has a great rolein ending this conflict, which shows the importance of the Western role in creating and resolving crises in Africa.